«الكريب» يكلف حالياً ٦٠ ألف ليرة في الحد الأدنى

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: لم يعد هناك أي حجة لفقدان أدوية بعد رفع الأسعار

محمد منار حميجو

أكد رئيس فرع دمشق لنقابة الصيادلة الدكتور حسن ديروان أن هناك أدوية مفقودة توافرت مباشرة بعد رفع أسعار الأدوية على حين أن بعض الأدوية المفقودة لم تتوافر بعد بسبب عدم توافر المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية وهي تحتاج إلى وقت حتى يتم استيراد هذه المواد، متوقعاً أن تتوافر هذه الأدوية مع بداية العام القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى ديروان أنه لم يعد هناك حجة لفقدان أي نوع من الأدوية بعد صدور نشرة الأسعار الجديدة من وزارة الصحة والتي بموجبها رفعت أسعار الأدوية، متوقعاً أن تسير الأمور نحو الأفضل وخصوصاً بعد توافر العديد من الأصناف المفقودة خلال الأيام الماضية وبانتظار استيراد مواد أولية داخلة في إنتاج الأدوية لتوفير ما تبقى من الأصناف المفقودة وخصوصاً ما يتعلق بتوفير المواد النوعية.

وحول موضوع تكلفة علاج «الكريب» المنتشر حالياً بشكل ملحوظ في هذه الفترة، بين ديروان أن تكلفة العلاج لهذا النوع من المرض أصبحت مكلفة ومن الممكن أن تصل كحد أدنى ٦٠ ألف ليرة وذلك في حال دفع المريض فقط تكلفة دواء مضاد الالتهاب والرشح والسعال وخافض الحرارة والمسكن.

ديروان أشار إلى أن هناك بعض الصيادلة بدؤوا يشتكون من الركود في بيع بعض أصناف الأدوية نتيجة ارتفاع الأسعار، موضحاً أنه بعد أي رفع أسعار الأدوية يفاجأ المواطن بسعر الدواء الجديد ولو كان على علم بنشرة الأسعار الجديدة، وبالتالي فإن بعض المرضى من الممكن أن يستغنوا عن بعض الأدوية نتيجة ارتفاع أسعارها.

> مرضى تخلوا عن تناول أدويتهم نتيجة عدم القدرة على دفع أسعارها

وفيما يتعلق بالمتممات الدوائية أكد أن بعض المعامل رفعت بعض الأصناف التي تنتجها وذلك بعد صدور نشرة الأسعار الجديدة الخاصة بالأدوية والبعض الآخر لم يرفع بعد، موضحاً أن رفع أسعار المتممات لا يكون من وزارة الصحة بل إن كل معمل يرفع الصنف الذي ينتجه.

وأعرب ديروان عن أمله بأن يكون هناك تحسن لسعر الصرف في الفترة القادمة لأن ذلك سوف يؤثر إيجاباً في أسعار الأدوية، مشيراً إلى أنه حتى أسعار الأدوية المستوردة كانت ترتفع وتنخفض بحسب أسعار الصرف.

ولفت إلى أن الصيدلية المركزية التابعة لفرع دمشق فيها كل أصناف الأدوية التي يحتاجها المواطن إضافة إلى التسهيلات التي تقدمها للمواطنين الذين يشترون الدواء عن طريق التأمين الصحي، إضافة إلى أنها تشكل الأمان لأي مواطن في أثناء شرائه للدواء سواء كان منتجاً محلياً أم مستورداً.

وفيما يتعلق بموضوع ربط المستودعات مع المالية من أجل التحصيل الضريبي إلكترونياً أكد ديروان أن المالية أعطت المستودعات مهلة حتى نهاية العام لاعتماد النظام الضريبي إلكترونياً، مشيراً إلى أن معظم المستودعات ارتبطت إلكترونياً مع المالية، كاشفاً أنه في المرحلة القادمة سيتم اعتماد الفوترة الإلكترونية لاحتساب الضريبة المفروضة على المستودعات.

وكانت وزارة الصحة أصدرت منذ أسبوعين نشرة جديد لأسعار الأدوية رفعت بموجبها أصناف الأدوية إلى ما بين ٧٠ و١٠٠ بالمئة.

حداد لـ«الوطن»: حل مروري مرتقب في (البرامكة) للتخفيف من الازدحامات

مشروع متكامل لتأهيل جسر الرئيس بدمشق بتكلفة تفوق الـ٦ مليارات.. ودكاك لـ«الوطن»: الوضع الحالي للمنطقة غير مقبول

ركن مغلق لبيع الكتب.. إنارة ومقاعد للجلوس وإشارات دلالة ولوحات لخطوط النقل وتوزعها

فادي بك الشريف

بينما كشف مدير هندسة المرور في محافظة دمشق سامر حداد لـ«الوطن» عن حل مروري من المقرر أن يطبق في منطقة البرامكة قريباً للتخفيف من الازدحامات، تحدث مدير الدراسات الفنية في المحافظة معمر الدكاك عن مشروع لتأهيل منطقة جسر الرئيس بالكامل ضمن خطة العام القادم بكلفة تفوق الـ٦ مليارات ليرة.

وأكد دكاك في حديثه لـ«الوطن»، أنه من المقرر بدء تنفيذ المشروع خلال النصف الثاني من العام القادم عبر إحدى شركات القطاع العام أو من الممكن الإعلان عن استدراج العروض تمهيداً للبدء بالمشروع الحيوي في منطقة تعتبر مزدحمة بالآليات ما يتطلب اتخاذ حلول وإجراءات تعيد الألق لهذه المنطقة.

وأوضح مدير الدراسات الفنية أن المشروع يتضمن إعادة تأهيل كاملة على صعيد الأرصفة والأطرايف إضافة إلى أعمال تزفيت، مع وجود مرافق خدمة (حمامات)، بوجود إدارة متكاملة تشرف على هذا المرفق بالكامل ضمن إطار توجه المحافظة لوجود إشراف كامل مثله مثل دائرة الخدمات لتكون مسؤولة بشكل واضح على هذه المنطقة.

وأضاف إن هناك توجهاً لأن تكون عدد من خطوط النقل (عابرة)، بما في ذلك تخصيص ركن مغلق لبيع الكتب داخل الحيز الجنوبي من الجسر، ناهيك عن الاهتمام بواقع الإنارة وأعمال الدهان ومقاعد للجلوس وإشارات دلالة ولوحات لخطوط النقل وتوزعها.

> عقدة المجتهد في العام القادم

ونوه الدكاك بأن المشروع ضمن خطة المحافظة للعام القادم، وجاء التفكير به بعد الوضع غير المقبول للكراج الحالي وتوزع خطوط النقل تحت الجسر وعدم نظافته بالشكل الأمثل إضافة إلى كثافة عدد الخطوط.

وعلى نحو متصل كشف مدير الدراسات الفنية، أنه سيتم تأهيل ٢٥ جسراً للمشاة في العاصمة، ١١ جسراً منهم تم بموجب عقد تأهيل ضمن المدينة وفي المتحلق الجنوبي، مبيناً أن باقي الجسور تم منح استثمارها وتأهيلها لشركات إعلانية عبر اللجنة الإعلانية في المحافظة بنفس الشروط والمواصفات، بما يتضمن إعادة التأهيل مقابل الإعلان.

ولفت الدكاك إلى أن أعمال التأهيل تشمل الأدراج والأسقف والأرضية والإنارة وإصلاح الأجزاء التالفة ضمن الجسور إما بالأعمدة أو الإسكاءات، ذاكر أنه من المقرر أن تنتهي أعمال تأهيل الجسور خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام القادم، علماً أنه تم إنجاز تأهيل جسر الحياة (من ضمن الجسور الممنوحة من اللجنة الإعلانية).

وفيما يخص المشاريع الخدمية، أكد مدير الدراسات الفنية أن الأعمال الإنشائية والحفر لمشروع نفق المواساة تنتهي مع نهاية ٢٠٢٣، على أن تبدأ أعمال الإكساء والإنارة وصيانة الأرصفة والتزفيت مع مطلع العام القادم، علماً أن نسبة التنفيذ في النفق تجاوزت الـ٨٥ بالمئة

وأضاف: المشروع الثاني الموضوع ضمن الخطة هو البدء مع مطلع العام القادم بالطرف الثاني من المتحلق الجنوبي، كما أن تأهيل المدخل الجنوبي (نهر عيشة– دحاديل– أتوستراد درعا) بعهدة إحدى شركات القطاع العام (وزارة النقل).

ولفت دكاك إلى عدد من المشاريع منها استكمال تجهيز مركز جديد لانطلاق الجنوب بدياً من مركز انطلاق درعا– السويداء وريف دمشق الجنوبي المتركز حالياً في باب مصلى، علماً أنه تم تشكيل جهاز إشراف من مختلف الجهات المعنية لمشروع انطلاق الجنوب الجديد جانب دوار البطيخة أول شارع الـ٣٠، إضافة إلى البدء بمشروع عقدة المجتهد وباب مصلى خلال النصف الثاني من العام القادم وعدد من المشاريع الخدمية التي تعمل عليها المحافظة.

وأشار الدكاك إلى وجود توجيه بأن يكون تنفيذ جميع عقود التزفيت عبر مديرية الصيانة في المحافظة.

يشار إلى أن هذا العام شهد توقيع عقود تزفيت جديدة لعدد من شوارع العاصمة إضافة إلى أعمال تأهيل عدد من الساحات وتعزيل الأنهر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية للحد من الاختناقات الكبيرة خلال الشتاء.

جريح الوطن: ٩٥ بالمئة نسب الإنجاز في تركيب الأطراف الاصطناعية للجرحى

الوطن

أعلن مشروع جريح الوطن أن نسب الإنجاز في تركيب الأطراف الاصطناعية للجرحى وصلت مع نهاية العام الجاري إلى ٩٥ بالمئة من إجمالي جرحى البتر من مختلف نسب العجز.

وأوضح المشروع في منشور عبر صفحته على فيسبوك أن ٤ مراكز معتمدة لتركيب وتأهيل الأطراف الاصطناعية في محافظات حماة وطرطوس واللاذقية ودمشق تواصل العمل على تركيب وصيانة عدة أنواع من الأطراف التدريبية والحديثة، وفق معايير تناسب حاجة الجريح وحالته الصحية وتعاملاته اليومية لتكون شريكة في تجاوز الإصابة.

ولفت المشروع إلى استمرار المراكز الأربعة أيضاً بعمليات الصيانة الدورية للأطراف وتصحيحها وما يسبقها من برامج تأهيل حركي وعلاج فيزيائي، إضافة إلى أنشطة الدعم النفسي التي تُقدم لكل جريح بإشراف مختصين وصولاً لتصنيع الطرف وفق أحدث الأجهزة المطابقة للمواصفات العالمية.

وأشار المشروع إلى أن خدمة تركيب الأطراف الاصطناعية وتصحيحها تعد واحدة من الخدمات الطبية النوعية التي يخصصها المشروع لجرحى العمليات الحربية، ما يساعدهم على مزاولة مهنهم وأنشطتهم الحياتية اليومية انطلاقاً من القدرة والعزيمة التي يمتلكونها لتخطي الإصابة.

مرضى القلب «تعبانين قلبياً ومالياً».. والعجز بالمشافي العامة يزداد!

مدير مشفى الباسل لـ«الوطن»: أسعار المواد الطبية تحسب كل يوم بيومه

اللاذقية - عبير محمود

بات أهل أي مريض قلب يخافون الإجابة عن سؤال عن تكلفة العمل الجراحي لمريضهم، إذ تزيد الأرقام الفلكية للعمليات «تعب قلوبهم» وربما توقف نبضاته لشدة الصدمة من هول ما سيدفعونه لتطبيبه، كما يقول مواطنون.

حتى إجراء العمليات في مشافي القطاع العام تحولت إلى مشكلة بوجه المرضى إذ بات يترافق موعد إجراء العملية بقائمة مطالب، «العملية في يوم كذا وعليكم شراء هذه المواد لزوم الجراحة فهي ليست متوافرة لدينا»، إذ يُطلب من ذوي المريض إحضار ما يتطلب لإجراء العمل الجراحي وشراؤها من خارج المشفى وربما تسمى أيضاً «السوق الصحية السوداء» أسوة بأسواق المحروقات التي لا تتوافر مدعومة وإنما حرة بشكل كبير!.

وذكر بعض المرضى أنهم يضطرون لإجراء العمل الجراحي في المشافي الخاصة نظراً لتوقف بعض الأجهزة عن العمل في المشافي العامة ومنها جهاز القسطرة، ما يضطر المريض بالحالات المتقدمة للتوجه نحو القطاع الخاص ودفع ملايين الليرات عبر الاستدانة أو سحب قروض، متسائلين كيف يمكن للقطاع الخاص توفير كل ما يلزم للطبابة والجراحة، مقابل عجز الجهات الحكومية عن توفيرها للمشافي العامة وتخفيف الأعباء المادية عن المرضى خاصة من ذوي الدخل المحدود.

وهنا يطالب أهالي المرضى بأن يتم استبدال مفهوم المشافي العامة المجانية والهيئات المستقلة التابعة لوزارة الصحة لتصبح مشافي مخصخصة، مع وصول تكلفة جراحة القلب المفتوح إلى حوالي ٤ ملايين ليرة سوريّة بدون جهاز المؤكسج الذي يكلف عدة ملايين أيضا بدون سعر ثابت، ناهيك عن تكلفة القسطرة القلبية وتركيب الشبكات التي يضطر المريض لشرائها من خارج المشفى وتزيد كل شبكة على ٤,٥ ملايين ليرة.

وذكر أحد المواطنين أن تكلفة عملية المجازات الإكليلية تتراوح بين ٥٠ – ٦٠ مليون ليرة سورية في المشافي الخاصة، وفي حال إضافة صمام فإنها تصل لحوالي ٨٠ – ٩٠ مليوناً حسب المواد المستخدمة، أما تكلفة تركيب أو زرع الشبكة فتتراوح بين ١٣ – ١٤ مليون ليرة، وكل شبكة مضافة تصل إلى ٥ ملايين ليرة، والبالون يتراوح سعره بين ١ – ١,٥ مليون ليرة.

وبالعودة إلى مدير عام الهيئة العامة لمشفى الباسل لأمراض وجراحة القلب في اللاذقية الدكتور أيهم شعبو فقد أكد لـ«الوطن»، أن جهاز القسطرة عاد للعمل مؤخراً بعد صيانته بخبرات وطنية، مضيفاً إن عمليات القلب المفتوح في المشفى لم تتوقف.

وأشار شعبو إلى أن تكلفة عملية القلب المفتوح في المشفى تكلف نحو ٤ ملايين ليرة، من دون ثمن جهاز المؤكسج الذي يتعيّن على المريض تأمينه إذ لا يتوافر في المشفى، مبيناً أن تكلفة العملية سابقاً كانت بين ٢ – ٢,٥ مليون ليرة، ولكن تم مؤخراً رفع الوحدات المخبرية من وزارة الصحة، ورفع أسعار أكياس الدم ومشتقاتها من وزارة الدفاع.

ولفت مدير مشفى الباسل إلى أن المرضى يؤمنون المستلزمات غير المتوافرة في المشفى، مبيناً أن المريض كان بالأساس يدفع ثمن المواد والمشفى مَن يؤمنها، مضيفاً إن الفارق على سبيل المثال كان المشفى يتعاقد ببداية العام ويتم التعديل على أسعار المواد من دون أن يطرأ تعديل على المريض أي مثلما دخلت المواد إلى المشفى يكون السعر على المريض، أما حالياً فباتت أسعار المواد تُحسب كل يوم بيومه والمريض يتحملها ومع الأسف مرت فترات قصيرة تبدلت فيها أسعار المواد بالسوق بشكل كبير، وختم بالقول: في النهاية التاجر الذي يورّد المواد هو نفسه سواء لقطاع حكومي أم قطاع خاص ويحقق الربح من كلتا الجهتين.